

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

مؤشرات سلامة قطاع الشركات و تحديد المخاطر
و تداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية



رقم
119
2019

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على
القطاع المالي في الدول العربية

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد مخاطرها
وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة



مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

5	تمهيد.....
8	أولاً: الاطار العام لتحليل مؤشرات الشركات
15	ثانياً: التجارب العربية في مجال تحليل ومتابعة مخاطر الشركات.....
24	ثالثاً: الخلاصة

تمهيد¹

مثلت الأزمة المالية العالمية الأخيرة حافزاً لمراجعة عميقة وشاملة للتشريعات المالية والمصرفية وكذلك للسياسات الرقابية الهادفة للحفاظ على سلامة ونجاعة الجهاز المالي واستقراره. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن الأزمات المالية كانت في أغلبها مسبقة بطفرة هامة في نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وأن التراجع الذي يعرفه عادة الائتمان بعد بروز بوادر الصعوبات المالية لدى القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة للتقلبات، كان له أثر هام في تعميق الأزمات وفي تعقيد سبل معالجتها وذلك في غياب آليات للإنذار المبكر وإدارة الأزمات النظامية.

كما بينت الأزمات المالية المتعاقبة أن النمو السريع للائتمان يعتبر مؤشراً هاماً على إمكانية تراكم علامات ضعف الجهاز المالي خاصة إذا ما اقترن بنمو اقتصادي هش وبضعف معايير الإقراض أو عدم تفعيلها من قبل السلطات الإشرافية على القطاع المالي. وتعتبر متابعة البنوك المركزية لسياسات المصارف في مجال تقييم آليات التحوط من مخاطر الائتمان ومتابعة سلامة المؤسسات الاقتصادية عنصراً أساسياً في الرقابة الاحترازية للمؤسسات المالية.

ويعتبر اعتماد سياسات رقابية احترازية كلية تمكن من تقليص فجوة الائتمان أو من توجيهه الى القطاعات الاقتصادية الأكثر جدارة، عبر تفعيل أدوات احترازية كلية تستهدف التحكم في المخاطر، عاملاً أساسياً في مجال الحفاظ

¹ تشكر أمانة فريق عمل الاستقرار المالي، البنك المركزي التونسي على إعداد مسودة الورقة.

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

على سلامة الجهاز المالي واستقراره. ويمكن لهذه السياسات إذا ما تم اعتمادها بفاعلية وجدارة أن تسهم في التحكم في مخاطر القرض وفي تفادي فقاعات الاصول التي تغذيها التمويلات المصرفية وأن تسهم بالتالي في الحفاظ على استقرار الجهاز المالي.

أما على مستوى الدول العربية فإن الائتمان المصرفي يشكّل أهم مصادر المخاطر للقطاع المالي وذلك اعتباراً لهيمنة البنوك على تمويل قطاع واسع من المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز في أغلبها بعدم التوازن المالي وبطلبها المرتفع على الائتمان وذلك إضافة الى الدور الهامشي للأسواق الماليّة في مجال التمويل المباشر للمؤسسات الاقتصادية.

ويستوجب اعتماد المؤسسات الاقتصادية على القطاع المصرفي كمصدر أساسي للتمويل، أن تنتهج السلطات التعديليّة العربية سياسات يمكن أن تصنف في خانة التدخل المباشر في توجيه نشاط الائتمان. غير أن هذه الأدوات تمثل في جوهرها حدوداً يجب على السلطات الرقابية رسمها حتى يمكن لآليات السوق أن تعمل بفاعلية دون أن يكون هناك تراكم للمخاطر النظامية ودون أن يسهم التمويل المصرفي في إحداث فقاعات الأصول العقارية أو المالية وأن يتم تجنب التمويل المصرفي غير المناسب للمؤسسات الاقتصادية والتي تكون تبعاته مكلفة في أغلب الأحيان بالنسبة للمؤسسات المالية وكذلك بالنسبة للمالية العامة.

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

في هذا الإطار، أن النمو السريع للائتمان أثناء فترات النمو الاقتصادي غالباً ما يمهد لنشأة اشكاليات على مستوى المؤسسات الاقتصادية وخاصة حين تسرف الشركات في الاقتراض دون ان يكون لها علم بإمكانية انقلاب الدورة الاقتصادية. وتؤثر هذه التطورات حتما على سلامة القطاع المالي أثناء فترات الركود الاقتصادي ولهذا تحرص الأجهزة الرقابية على مراقبة حجم الائتمان الكلي ويمكن أن تفرض قيود على النمو الائتماني بتشديد معايير الاقراض.

وعليه فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه البنوك المركزية والسلطات الرقابية يتمثل في تفعيل سياسات وأدوات توفّق بين توفير التمويل الملائم للمؤسسات الاقتصادية وجوب تجنّب الافراط في المخاطرة على الشركات والافراد والتي قد تغذّيها التمويلات الصادرة عن المؤسسات المصرفية والمالية مما يؤثر لاحقا على متانة الجهاز المالي واستقراره.

وفي جانب آخر، يعتبر توقّر المعلومة المالية الموثوقة وفي الوقت المناسب شرطاً أساسياً لنجاعة السياسات المعتمدة من قبل السلطات التعديلية في مجال تقييم مخاطر الائتمان، وعليه فإنه يجدر بالبنوك المركزية والسلطات الرقابية أن تعمل على تقليص الفجوة في المعلومات الائتمانية وعلى السيطرة على العوائق التنظيمية والترتيبية التي تحول دون تدفّق متواصل وموثوق للبيانات بين مختلف الهياكل والهيئات الرقابية.

ويمكن ان يتم ذلك بتدعيم آليات جمع البيانات وتبادلها وتمكين المحللين الماليين والاقتصاديين من النفاذ اليها سواء عند تحليل المخاطر المالية الفردية أو المجموعة أو عند تقييم ارتباط مؤشرات الشركات وعوامل ضعف القطاعات

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

الاقتصادية بالسياسات المعتمدة من قبل المؤسسات المالية. وأخيراً فإن الطفرة التكنولوجية الحديثة تمثل بلا شك فرصة هامة وعملاً مساعداً على تقليص النقص الحاصل في البيانات على المستوى الكمي والكيفي وذلك إذا ما تم اعتماد مقارنة تشاركية بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال. وتجدر الملاحظة إلى أن الهيئات المالية الإقليمية والدولية تعمل على دعم هذا المجال وذلك في إطار تجسيد النقطة 21 من اتفاق مجموعة العشرين.

وستستعرض هذه الورقة الإطار العام لتحليل ومتابعة مؤشرات الشركات غير المالية وخاصة منها تلك المعتمدة بدليل تجميع المؤشرات لصندوق النقد الدولي إضافة إلى مخاطر تخصيص الائتمان ثم سيتم استعراض طرق متابعة الصندوق لمؤشرات الشركات ولتدوينها في إطار تقرير الاستقرار المالي العالمي. كما سنحاول تقديم بعض التجارب العربية في مجال تحليل مؤشرات الشركات لتقييم المخاطر على الجهاز البنكي ليخلص في الأخير إلى أهمية العمل على التقليص من الفجوة في المعلومات الائتمانية واعتماد معايير احترازية كلية يمكن أن تؤثر على سوق الائتمان سواء بصفة ظرفية لإعادة التوازن أو بشكل دائم لتفادي نشأة فقاعات الأصول.

أولاً: الإطار العام لتحليل مؤشرات الشركات

تتميز الأنظمة المالية بالدول العربية بهيمنة التمويل المصرفي التقليدي، حيث تتعدى نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد في عديد الدول 90 في المائة في حين أن المؤسسات المالية غير المصرفية والأسواق المالية لا تزال تضطلع بدور هامشي بالرغم من المحاولات المتعددة لدعم التمويل المباشر وجعله رافداً أساسياً لتمويل الشركات. ويعكس هذا الواقع في جانب منه

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتدابيرها على القطاع المالي في الدول العربية

طبيعة ملكية الشركات والتي تكون في أغلبها ذات صبغة عائلية تتميز بضعف الشفافية المالية والجباية واختلال الحوكمة وهي عناصر أساسية لا يمكن بدونها أن تتمكن الشركات من النفاذ الى التمويل المباشر بالأسواق المالية.

وترجع الأهمية التي توليها السلطات الرقابية لتحليل ومتابعة مخاطر الشركات إلى عوامل قانونية وتنظيمية تنبثق من الأهداف والمسؤوليات الموكولة بعهدة البنوك المركزية في مجال الحفاظ على سلامة الجهاز المالي واستقراره. كما يختلف مستوى الاهتمام بهذه المؤشرات باختلاف طبيعة النسيج المؤسسي والمالي لكل دولة ومدى تطور سوق التمويل بمكوناته وكذلك بمدى تطور البنية التحتية للإفصاح عن مخاطر المؤسسات الاقتصادية غير المالية من قبل الجهاز المصرفي وذلك سواء في إطار نظم الرقابة الاحترازية الجزئية المتعلقة بمخاطر القرض أو في إطار الإفصاح لمركزيات المعلومات للبنوك المركزية أو تلك التي ينشؤها القطاع الخاص والتي يعتمد عليها القطاع المصرفي في مجال تقييم المخاطر.

1- مخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المالية للشركات غير المالية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي:

أ- المؤشرات المحبذة المتعلقة بالشركات غير المالية

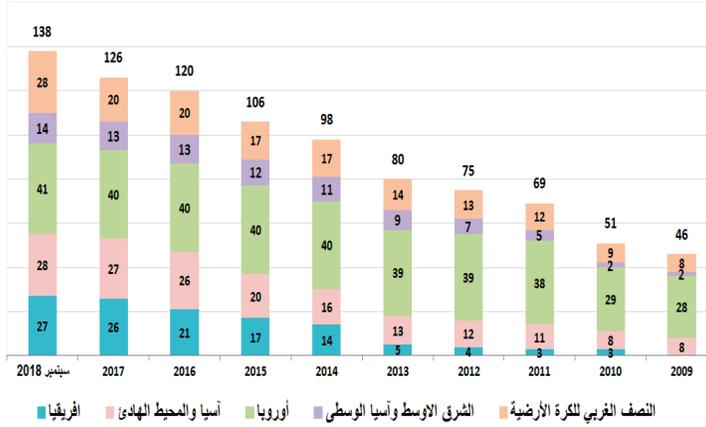
نشر صندوق النقد الدولي منذ سنة 2006 دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية والذي يتمحور حول تنسيق سبل احتساب وتجميع عدد من المؤشرات المتعلقة بالقطاع المصرفي وبالمؤسسات المالية الأخرى إلى جانب القطاع العقاري وقطاع الشركات والعائلات وهي القطاعات التي

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتدابيرها على القطاع المالي في الدول العربية

يمكن أن تمثل مصدرا محتملا لفقاعات الأصول و لاختلال التوازنات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة الى أن الصندوق قام بنشر دليل معدل خلال شهر ديسمبر 2018 لهذه المؤشرات والتي أصبح عددها 52 منها عدد من المؤشرات المحبذة المتعلقة بقطاع الشركات غير المالية.

مؤشرات السلامة المالية : الدول المبلّغة على منصة الصندوق



المصدر: موقع الويب لصندوق النقد الدولي

ومن ناحية أخرى، فإن نشر مؤشرات قطاع الشركات على المنصة المعدة على موقع صندوق النقد الدولي لا يزال ضعيفاً مقارنة بالمؤشرات الأخرى. ويعود ذلك بالأساس الى أن تجميع البيانات الضرورية لإحتساب هذه المؤشرات يتوقف على توفر القوائم المالية للشركات بصفة منتظمة إضافة إلى رسوخ ثقافة الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية وتوفر بنية إحصائية متطورة وقاعدة افصاح واسعة.

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

وتتعلق مؤشرات قطاع الشركات في أغلبها بتطور الائتمان وبمستوى الرفاعة المالية وبمستوى تحمّل الشركات لمخاطر تقلب سعر الصرف ومستوى العائد ونسبة الإيرادات إلى مصروفات الفائدة. وقد تمت مراجعة هذه المؤشرات في الدليل الجديد لإعداد مؤشرات السلامة المالية حيث تم بالخصوص اقتراح التخلي عن مؤشري "نسبة الانكشاف الصافي بالعملة الاجنبية إلى أسهم رأس المال" و"عدد مرات الشروع في إجراءات إشهار الإفلاس" وذلك نظراً لصعوبة مقارنة هذه المؤشرات بين الدول وخاصة على مستوى إجراءات إشهار الإفلاس والتي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الانظمة التشريعية.

وتتمثل المؤشرات المعتمدة حالياً في :

1- نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال: يقيس الرفع المالي، (أي نسبة التمويل الذاتي لرأس المال) فكما ارتفعت نسبة الدين للشركة ازداد تعرضها للمخاطر وخاصة خلال فترات ركود النشاط الاقتصادي.

2- العائد على أسهم رأس المال: يقيس مدى فعالية الشركات في استخدامها لرأس المال حيث أن تحقيق عائد ملائم على أسهم رأس المال يدعم نمو رأس المال ويعزز امكانية الصمود في مواجهة الضغوط الاقتصادية ويضمن القدرة على السداد.

3- نسبة مصروفات الفائدة وأصل الدين إلى الإيرادات: يقيس مدى سلامة أوضاع الشركات غير المالية، أي مدى قدرتها على سداد ما يكون مستحقا عليها من أصل الدين والفائدة يتأثر هذا المؤشر بالتغيرات في أسعار الفائدة و/أو سعر الصرف إذا كان الدين مقوما بعملة أجنبية.

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

4- نسبة الانكشاف الصافي بالعملات الأجنبية إلى أسهم رأس المال: يقيس حجم التعرض لمخاطر العملات الأجنبية قياساً إلى رأس المال. كما يقيس هذا المؤشر مدى التباين بين مراكز الأصول والخصوم المقومة بالعملة الأجنبية ويحدد مدى التعرض لمخاطر حركات أسعار الصرف ذلك أنه كلما زاد التباين زاد مستوى التعرض لمخاطر أسعار العملات الأجنبية. وقد تم اقتراح التخلي عن هذا المؤشر في النسخة الجديدة المقترحة من الدليل.

5- عدد مرات الشروع في إجراءات إشهار الإفلاس : يقيس اتجاهات إشهار الإفلاس في قطاع الشركات غير المالية حيث يوجد عاملان يؤثران على هذا المؤشر هما تشريعات إشهار الإفلاس المطبقة في البلدان المعنية ودرجة تطبيق التشريعات الوطنية بشأن إشهار الإفلاس.

مؤشرات السلامة المالية للشركات غير المالية كما وردت بمشروع الدليل الجديد لإعداد مؤشرات السلامة المالية

التعريف	البيانات المصدرية	مسائل متعلق بالتجميع البيانات
نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال		
ديون الشركات غير المالية كنسبة من رأس المال والاحتياطيات	الحسابات القومية	الأصول غير المالية في شكل عقود وإيجارات وتراخيص بالإضافة إلى أصول الشهرة والتسويق يجب اقتطاعها من رأس مال واحتياطيات الشركات غير المالية.
نسبة الدين الخارجي إلى أسهم رأس المال		
مجموع الديون المستحقة للشركات غير المالية على غير المقيمين من مجموع رأس المال والاحتياطيات	- إحصاءات الدين الخارجي - مركز الاستثمار الدولي - الحسابات القومية	يتم إدراج مجموع الديون على الشركات التابعة الغير مقيمة في اجمالي الدين الخارجي.
نسبة الدين بالعملة الأجنبية إلى أسهم رأس المال		

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

مجموع الديون بالعملة الأجنبية المستحقة على الشركات غير المالية من مجموع رأس المال والاحتياطيات	- إحصاءات الدين الخارجي - مركز الاستثمار الدولي - الإحصاءات النقدية المستمدة من استمارات الإبلاغ الموحدة - الحسابات القومية	تمّ التطرّق على قضايا رأس المال والاحتياطيات في الجزء المخصص لمؤشر نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال.
نسبة ديون الشركات غير المالية إلى إجمالي الناتج المحلي		
مجموع ديون الشركات غير المالية من إجمالي الناتج المحلي	- الحسابات القومية - القوائم المالية المعلنة للشركات	المقام هو إجمالي الناتج المحلي السنوي.
العائد على الأصول		
إيرادات الشركات غير المالية بعد الفوائد والضرائب من متوسط مجموع رأس المال والاحتياطيات	- الحسابات القومية - القوائم المالية المعلنة للشركات	المؤشر هو نسبة من التدفقات المقسومة على أرصدة البسط هو صافي البسط الدخل السنوي للشركات غير المالية بعد الضرائب. المقام هو متوسط رأس المال والاحتياطيات خلال الفترة نفسها.
نسبة الإيرادات إلى مصروفات الفائدة وتسديد أصل الدين		
إيرادات الشركات غير المالية قبل الفوائد والضرائب من مدفوعات خدمة الدين	- البيانات الإضافية المستمدة من مصادر أخرى بخلاف الحسابات القومية - القوائم المالية المعلنة للشركات	يتمّ ادراج مصروفات الفائدة بين الشركات غير المالية في كل من البسط والمقام.
نسبة الإيرادات إلى مصروفات الفائدة		
إيرادات الشركات غير المالية قبل الفوائد والضرائب من مصروفات الفائدة	لبيانات الإضافية المستمدة من مصادر أخرى بخلاف الحسابات القومية القوائم المالية المعلنة للشركات	يتمّ ادراج مصروفات الفائدة بين الشركات غير المالية في كل من البسط والمقام.

ب- مؤشر "تخصيص الائتمان" حسب الدراسة الواردة بتقرير الاستقرار المالي العالمي

أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي في عدده لشهر أبريل 2018 إلى ارتفاع مخاطر الائتمان من جديد حيث بلغت مستويات وصفت بالعالية. وقد طرح هذا التطور إشكالاً يتمثل في أهمية المخاطر على بعض

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

الشركات ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة والتي يربح أن تعجز عن السداد في أوقات الركود الاقتصادي. وقد حاول باحثو صندوق النقد الدولي سدّ هذه الفجوة في المؤشرات المتقدمة بإنشاء مقاييس² تحدد مدى خطورة (توجيه/تخصيص) الائتمان، الأمر الذي يمكن أن يساعد على استشراف ورصد تقلب الأفق الاقتصادي.

ويفسر تدفق الائتمان إلى الشركات ذات المخاطر العالية في أوقات الرخاء الاقتصادي إلى إفراط المستثمرين في التفاؤل إزاء آفاق الاقتصاد في المستقبل، مما يقودهم إلى إقراض الشركات الأضعف خاصة إذا ما اقترن ذلك بضعف أسعار الفائدة مما يحفز البنوك والأسواق المالية على تمويل الشركات الأخطر التي تدفع أسعار فائدة أعلى نسبيًا وبالتالي يمكن أن تكون مخاطر "تخصيص الائتمان" مؤشرًا جيدًا لتحليل مدى الإقبال على المخاطرة.

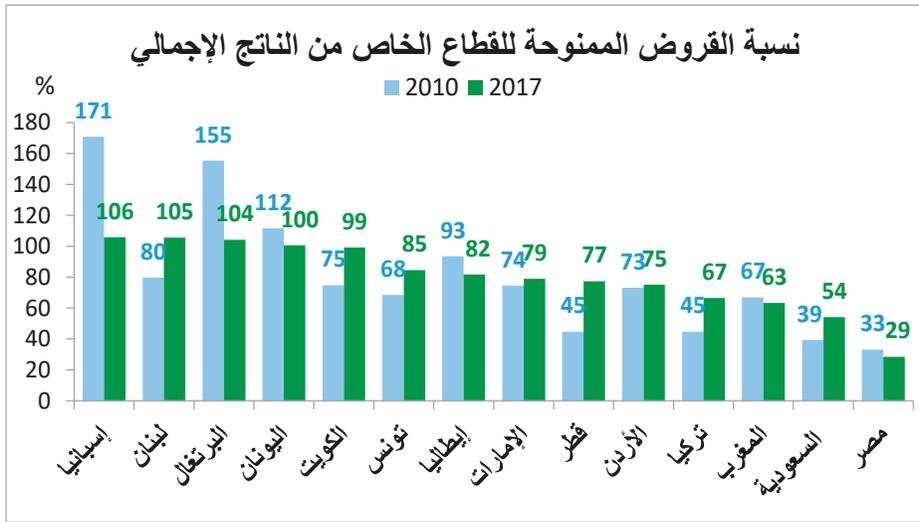
وعليه فقد خلص التقرير إلى أنّ مخاطر تخصيص الائتمان تمثل مصدرًا للضعف الذي قد يهدد الاستقرار المالي حيث تدعى سلطات الاشراف والهيئات الرقابية إلى مراقبة مستمرة لمخاطر الائتمان وخاصة منها مخاطر المؤسسات ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة وذلك إلى جانب تشديد موقف السياسة الاحترازية الكلية ومعايير الاقراض إن لزم الأمر خاصة خلال فترات التوسع الائتماني السريع.

² تعتمد معظم هذه المقاييس على بيانات القوائم المالية للشركات، وهي متوفرة في عديد البلدان ويسهل محاكاتها للاستخدام في سياق الرقابة الاقتصادية والمالية. ولهذا الغرض، يمكن أن تستفيد الهيئات التعديلية من جمع هذه البيانات في حينها ويقترح دعوة الاخوة في الصندوق وأعضاء فريق العمل للتعاون حول دراسة هذا المؤشر الذي يؤثر بحدّة على الاستقرار المالي بالدول العربية باعتبار الهيمنة الكبيرة للائتمان المصرفي على مجال التمويل عموماً بالدول الاعضاء.

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

ثانياً: التجارب العربية في مجال تحليل ومتابعة مخاطر الشركات

تنشر أغلب السلطات الرقابية المالية في الدول العربية تقييمها لتطور مخاطر الشركات سواء بتقاريرها السنوية أو بتقارير الاستقرار المالي لعدد منها. وكما تم توضيحه آنفاً فإن تقييم مخاطر الشركات بالدول العربية يركز بالأساس على تقييم مخاطر نمو الائتمان بالمقارنة مع الناتج الإجمالي ومخاطر تركزها وكذلك مخاطر التعثر الجمليّة والخاصة ببعض القطاعات الاقتصادية الحيويّة.



المصدر: البنك الدولي

ويعتبر تقييم مخاطر الائتمان الممنوح للقطاعات الحيوية وللمؤسسات الاقتصادية وللمجمعات الشركات أحد المحاور الرئيسة لتقارير الاستقرار المالي الصادرة عن عدد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حيث يتم الإفصاح عن تقييم السلطات التعديلية لمدى تأثير سلامة المؤسسات المصرفية

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

والمالية بتطور الائتمان وانعكاس هذه التطورات على سلامة محفظة المصارف.

التجربة التونسية في مجال متابعة مخاطر الشركات

أ- تقييم ومتابعة مخاطر الائتمان

يتميز النسيج الاقتصادي التونسي عموماً بهيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النشاط الاقتصادي حيث أن هذه الشركات تمثل الغالبية الساحقة من عدد المؤسسات والتي يشتكي أغلبها من صعوبة الحصول على التمويل المناسب سواء كان مصرفياً أو غيره.

ويرجع ذلك بالخصوص إلى الصبغة العائلية لعدد كبير من المؤسسات والتي تشكل في أغلبها مجتمعات اقتصادية مترابطة تتميز بضعف الشفافية والحوكمة. وللإشارة فإن تحديد مفهوم موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لم يتم الاجماع عليه بعد. ويجري العمل حالياً على تلافي هذه الاشكالية باعتبار ارتباطها بعدد المجالات الاخرى وخاصة منها السياسات الجبائية وبسياسات التمويل والدعم الحكومي المتعلقة ببعض أصناف المؤسسات.

وفي إطار متابعة وتقييم مخاطر المؤسسات المصرفية والمخاطر القطاعية، يقوم البنك المركزي التونسي بتحليل شهري لتطور القروض الممنوحة للشركات حسب النشاط الاقتصادي وأصناف المقترضين من شركات عمومية وقطاع خاص ومجمعات شركات وأفراد وكذلك لتطور تعثر القروض وخاصة القروض غير المستخلصة ومحل نزاع. ويتم عرض تقييم مفصل حول توزيع

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

الائتمان وتطور مخاطره على هيئة الرقابة الاحترازية الكليّة خلال الاجتماعات نصف السنوية للهيئة.

ويبقى اعداد مؤشرات سلامة الشركات مقترنا بإعداد بعض الدراسات القطاعية أو تقييم أثر استعمال وسائل السياسة النقدية أو السياسة الاحترازية على هذه المؤشرات نذكر من ذلك مثلا أنه تم تقييم أثر الترفيع في سعر الفائدة على الشركات غير المالية وعلى العائلات في إطار تقييم أثر المنحى التصاعدي لسعر الفائدة خاصة خلال سنتي 2017 و2018 على سلامة الشركات وقدرتها على سداد القروض وعلى قدرة الافراد والعائلات على مواصلة سداد ديونها. أما في ما يخص إعداد مؤشرات الشركات طبقا لمنهجية دليل صندوق النقد الدولي ونشرها على المنصة المعدة لذلك بموقع الصندوق، فلم يشرع البنك المركزي التونسي بعد في انجاز هذا العمل.

وللتذكير فإن معايير القرض تم ادراجها منذ سنة 1987 بعد التخلي عن سياسة تأطير الائتمان وإلغاء الترخيص المسبق وتحرير الشروط المصرفية حيث أسندت مسؤولية تقييم مخاطر العملاء الى البنوك مع إرساء البنك المركزي التونسي لجملة من معايير اسناد وتقييم القروض للشركات وللعائلات. وتمكّن هذه المعايير من توافق القروض الممنوحة مع الاحتياجات الحقيقية للعملاء وتحث البنوك على القيام بتقييم موضوعي للمخاطر على الشركات اعتمادا على مناهج تقييم شفافة.

ويذكر في هذا الخصوص بأن البنك المركزي التونسي ألزم البنوك والمؤسسات المالية من خلال المنشور عدد 6 لسنة 2016، بإرساء نظام ترقيم داخلي للشركات بهدف إلى تمكينهم من الية مساعدة في مجال اتخاذ قرار اسناد القرض

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

وأداة فاعلة للتوقّي من المخاطر مع تحديد تعريف الائتمان حسب مستوى المخاطر.

وفي مجال تقييم مخاطر العملاء يقتصر تدخّل البنك المركزي على تقييم مخاطر القروض المقدمة كضمانات من طرف البنوك في اطار عمليات إعادة التمويل. وبالرغم من أن هذه الآلية لا تكتسي النجاعة الكافية خاصة في حالات وفرة السيولة إلا أنّها مثلت سبيلا لمتابعة مخاطر الشركات والحصول على المعلومات الضرورية والمفصلة المتعلقة بالعملاء وبكبار المقترضين من شركات ومجمعات اقتصادية إضافة إلى أهم المعلومات القيمة المتعلقة بالاختلالات المالية لبعض الشركات والقطاعات الحساسة أو المتعثرة أو ذات المخاطر النظامية (كقطاع البعث العقاري والقطاع السياحي والقطاع العائلي وغيرها...).

وقد مكّن هذا التوجه من معرفة دقيقة بإشكاليات المقترضين وكذلك من التأثير أحيانا على مسار نشاط القرض في اتجاه القطاعات الأكثر جدارة وحيوية عبر مراجعة دورية لبعض معايير الائتمان. وأخيرا فقد مكّن التوجه المعتمد من قبل معهد الاصدار من إنشاء قاعدة معلومات عينية حول المؤسسات الاقتصادية والشركات ومجمعات الاعمال ومن نسج شبكة تواصل معها ومع الجهات الحكومية المشرفة عليها ومع هيكلها المهنية والقطاعية.

وبجدر التذكير بأن البنك المركزي التونسي اتخذ جملة من الاجراءات بغاية التأثير غير المباشر على مسار الائتمان الموجه للاستهلاك العائلي الذي عرف ارتفاعا مطردا خلال الفترة 2008-2012 حيث قام البنك المركزي في مرحلة أولى "بتقييد" هذا الصنف من الائتمان عبر فرض احتياطي اجباري على

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

التطور الشهري للقروض المعدة للاستهلاك ثم في مرحلة ثانية قام بتحديد الأجل الأقصى لسداد قروض الاستهلاك بخمس سنوات وقد عرفت الآلية الأخيرة فاعلية أكبر باعتبار أن آلية الاحتياطي الاجباري تتقاطع مع آليات السياسة النقدية. وفي نفس السياق فعّل البنك المركزي وسيلة الترفيع في نسبة ترجيح مخاطر قروض الاستهلاك بالترفيع في هذه النسبة من 50 في المائة إلى 100 في المائة وذلك عند احتساب مؤشر مائة للبنوك.

وفي جانب آخر اتخذ البنك المركزي التونسي سنة 2018 إجراءات هامين يتمثلان في محاولة دفع البنوك لتمويل نشاط واستثمارات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك بمراجعة سياسة الضمانات المطلوبة مقابل عمليات إعادة التمويل حيث يطالب البنوك بتقديم ضمانات في شكل تمويل للمؤسسات الاقتصادية لا يقل عن 60 في المائة من المبلغ المطلوب من البنك المركزي على أن تغطي الـ 40 في المائة المتبقية بالأوراق الحكومية.

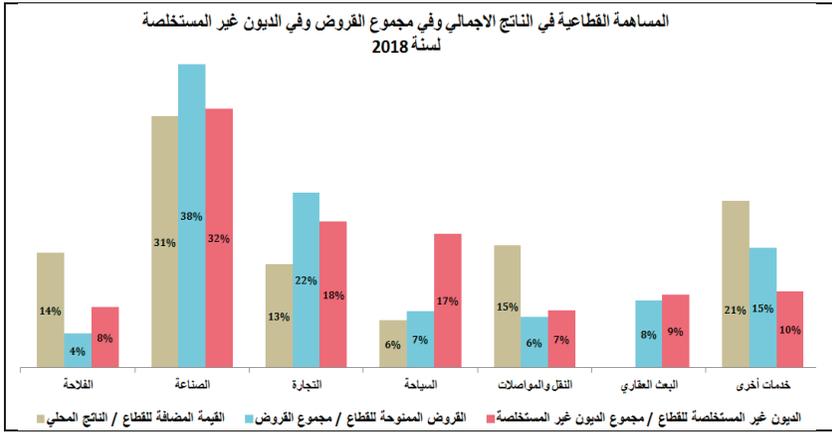
وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي بصدد إعادة النظر في هذه السياسة في اتجاه دعم مهمة تقييم وترقيم المخاطر بالبنوك من جهة وتركيز معايير ائتمانية للشركات والأفراد اعتماداً على نظرة احترازية كلية مثل نسبة القرض إلى القيمة ونسبة القرض للدخل وغيرها.

ب- تحليل تداين القطاعات الاقتصادية الهامة أو التي لها أثر ملموس على استقرار الجهاز المالي

تعتبر متابعة القطاعات الاقتصادية المستهلكة للاقتراض المصرفي أحد دعائم الرقابة الاحترازية الكلية وذلك باعتبار ان مخاطر بعض القطاعات يمكن ان

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

تكون لها بعد نظامي يجب على البنوك المركزية والهيئات التنظيمية العمل على متابعته والتوقّي منه عبر آليات يمكن أن لا تكون في جوهرها ملزمة مثل الاجتماعات الفصلية مع البنوك والمؤسسات المالية ومع الهياكل المهنية للمؤسسات الناشطة في هذه القطاعات أو دعوة المقرضين الى اعتماد سياسات حذرة عند تمويل بعض القطاعات الاقتصادية ذات المخاطرة العالية. ويعتبر القطاع السياحي وقطاع البعث العقاري والقطاع الفلاحي الاكثر متابعة من قبل البنك المركزي التونسي وذلك خاصة باعتبار نسبة استهلاكها للقروض المصرفية وللمستوى العالي للقروض المعدومة ولتأثرها الشديد بالظرف الاقتصادي.



فجوة البيانات وأهمية العمل على التقليل منها بالدول العربية

تسهم المعلومات الائتمانية التي توفرها أنظمة مركزيات المعلومات العامة والخاصة في تحسين قدرات المصارف على تقدير ملائم للمخاطر الائتمانية مثل احتمالات التخلف عن السداد وتقدير الخسائر المحتملة ، كما تساعد البنوك

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتدابيرها على القطاع المالي في الدول العربية

المركزية على الحكم على مصداقية نماذج تقييم المخاطر بالمصارف وتغطيتها بالمخصصات. وقد أظهرت التجارب الحديثة وجود عديد العوائق التي تحول دون تغطية شاملة لمخاطر القرض والمخاطر المالية الأخرى وخاصة من حيث توفر البيانات بالجودة المطلوبة وفي الوقت المناسب وهي عوامل أساسية يمكن أن تحد من نجاعة تقييم المخاطر والتوقّي منها سواء لدى الجهاز المصرفي أو بالبنوك المركزية.

وتجدر الإشارة إلى أن عديد من الدراسات أظهرت العلاقة الإيجابية بين كفاءة المعلومات الائتمانية الذي ينتج عن تواجد أنظمة متطورة وفعّالة للاستعلام الائتماني، وبين زيادة حجم الائتمان وانخفاض حالات تعثر القروض. وفي هذا الإطار تسعى المجموعة الدولية للتقليص من فجوة البيانات وتحسين جودتها وتصميمها مع التنسيق الوثيق بين مختلف المتدخلين من بنوك مركزية و مؤسسات إحصاء وقطاع خاص.

مركزية المعلومات بالبنك المركزي التونسي

اكتسب تطوير نظام الاستعلام الائتماني أهمية كبرى خلال السنوات الأخيرة حيث سجّل اهتمام متزايد من قبل البنوك المركزية بإنشاء وتطوير نظم مركزية للاستعلام الائتماني خاصة بها أو من خلال التشجيع على بعث شركات خاصة مستقلة للاستعلام الائتماني.

وبهدف تحسين شمولية وجودة المعلومات المصرفية بما يمكن من الإسراع في اتخاذ القرار والتحكم في المخاطر، شرعت السلطات النقدية التونسية منذ بداية 2001 في إعادة هيكلة مركزية المعلومات من خلال الارتقاء بقاعدة المعلومات

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتدابيرها على القطاع المالي في الدول العربية

حول القروض المصرفية إلى مستوى مركزية معلومات شاملة يتم تزويدها بالمعطيات والاطلاع عليها من قبل البنوك ومؤسسات الضمان الاجتماعي والتجار عبر شبكة الإلكترونية وباستعمال معرف موحد لتصبح هذه القاعدة أداة ناجعة تعتمد من قبل البنوك والمؤسسات المالية في مجال تقييم مخاطر القرض. ويحتكم البنك المركزي التونسي حالياً على مركزية معلومات تضمّ عدّة قواعد بيانات مندمجة فيما بينها تمكن من جمع وحفظ واستخدام وتداول المعلومات الائتمانية حول الشركات والأفراد والمجمعات الاقتصادية. وتتركب مركزية المعلومات التي انطلق استغلالها سنة 2007 من ثمانية مركزيات فرعية أهمها مركزية المخاطر ومركزية قروض الأشخاص الطبيعيين ومركزية الشيكات غير المستخلصة ومركزية الموازنات. وتمكن مركزية المعلومات بالبنك المركزي بفضل استعمالها لتقنيات حديثة، الممولين من الحصول على معلومات شاملة ومجمعة وحينية وذات جدوى تساعد على تقييم المخاطر قبل اتخاذ قرارات التمويل.

وقد مكّن نظام الاستعلام الائتماني تونس من الحصول على تقييم جيد لمؤشر توفر المعلومات حول مناخ الأعمال وسيتمكن من الحصول على العدد الأقصى بعد تركيز البنك المركزي التونسي لنظام ترقيم المدينين وسيتمكن هذا المشروع الذي ادرج ضمن استراتيجية البنك المركزي التونسي للسنوات الثلاث القادمة من :

- ◀ فرز الضمانات المقبولة لعمليات اعادة التمويل من قبل البنك المركزي
- ◀ حصول المصارف على مؤشرات ومراجع موثوقة يمكن أن تعتمد عليها عند تقييم مستوى المخاطر على حرفائها.
- ◀ تقييم ذاتي من قبل المصارف لأنظمة ترقيمها الداخلي.

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على القطاع المالي في الدول العربية

وينتظر أن تمكن أنظمة التقييم الداخلي من توفير المعلومات المالية الأساسية المتعلقة بالشركات ومن تحسين جودتها (معطيات كمية ونوعية مع تخزينها إلكترونياً) بما يمكن من متابعة مؤشرات مخاطر القرض على الشركات بطريقة استباقية. وتجدر الملاحظة بأن دخول هذا القرار حيز التنفيذ واجه بعض الصعوبات على مستوى عدد من البنوك وذلك اعتباراً لتعقّد هذه العملية ولأهمية أن تكون أنظمة التقييم والترقيم المعتمدة من قبل المصارف تواكب خصوصية النسيج المؤسساتي التونسي وخاصة من حيث جودة المعلومة المالية ومن حيث تمثيلية ومصداقية النماذج الاقتصادية والمالية في مجال تقييم مستوى المخاطر على المؤسسات.

وفي جانب آخر وفي إطار تطوير مركزية المعلومات بالبنك المركزي لملائمتها مع المتطلبات الجديدة للسوق وتمكينها من أدوات جديدة تساعد على اتخاذ قرارات التمويل بأسرع وقت والتحكّم في المخاطر، يجرى التفكير في اثرائها واعادة هيكلتها لتواكب منهجية مركزية المعلومات المعتمدة بالاتحاد الأوروبي " AnaCredit "

ثالثاً: الخلاصة

نظراً لأهمية تقييم ومتابعة مخاطر الائتمان الممنوح للشركات في مجال الحفاظ على الاستقرار المالي، يوصي فريق عمل الاستقرار المالي بما يلي:

- قيام البنوك المركزية على تطوير نظم خاصة بها لتقييم مخاطر العملاء وخاصة منها كبار مستهلكي القروض المصرفية،
- مزيد تطوير وتعصير نظم الاستعلام الائتماني بالدول العربية،
- القيام باختبارات ضغوط دورية على محفظة قروض المصارف لمعرفة مدى قدرة هذه الأخيرة على تحمل تعثر كبار العملاء او تعثر شامل بأحد القطاعات الاقتصادية الحيوية،
- التركيز في تقرير الاستقرار المالي (وخاصة بالفصل المتعلق بنشاط القطاع المصرفي) على تحليل وتقييم مخاطر الائتمان على الشركات كمصدر أساسي للمخاطر المالية بالدول العربية.

مؤشرات سلامة قطاع الشركات وتحديد المخاطر وتداعياتها على
القطاع المالي في الدول العربية

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

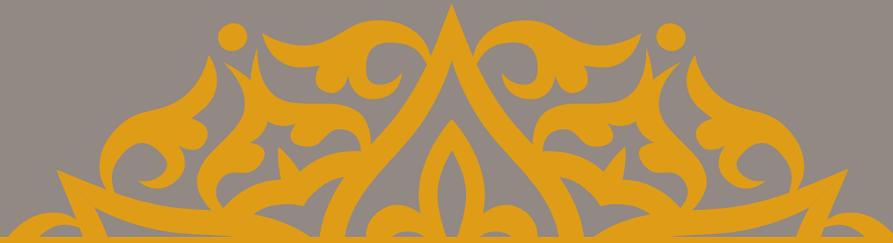
أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي البنوك المركزية والبنوك العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS